

اقتصاد الجزائر يترنح فوق أزمات عميقة

يبعد الاقتصاد الجزائري ظاهريا، وكأنه خرج سالما من الاضطرابات السياسية المستمرة منذ 6 أشهر، في وقت تتواصل فيه عوائد النفط والغاز، لكن النظرة المتحفظة تظهر أنه ينزلق في أزمات عميقة خارج الاقتصاد الحكومي الكبير الذي تسيطر عليه البيروقراطية الحكومية.

الجزائر - تواصل جيوش الموظفين الحكوميين في الجزائر حياتها دون تغيير يذكر منذ عزل الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، لكن الكوليس تكشف عن تفاقم التوتر بين نخب المؤسسات السياسية والعمالية والعسكرية وقطاع الأعمال من جهة وبين الضغوط الشعبية الساعية لإقصائها.

وتنبدو ملايين الوظائف التي تنعم باستمرار تدفق عوائد النفط والغاز اليوم عرضة للخطر مع تباطؤ النشاط الاقتصادي في وقت تظهر فيه البيانات الحكومية أن ربع الشباب دون 30 عاما يعانون من البطالة.

وفي هذه الأثناء تتواصل تحقيقات الفساد مع أباطرة الأعمال المعتقلين بتهم الإثراء غير المشروع من علاقاتهم بالنظام السابق، بوتيرة بطيئة ويتواصل شلل الشركات التابعة لهم، التي تعمل في قطاعات تمتد من إنتاج السكر إلى تجميع السيارات بسبب تجميد حساباتهم المصرفية.

ويقول مالك، وهو أحد 15 ألف موظف يعملون لدى رجل الأعمال المعتقل علي حداد، إنه فقد عمله كصحافي لدى تلفزيون نوابر بعد أن أخبره المديرون بأنه "لم تعد هناك أي أموال أخرى متاحة".

وينفي حداد ارتكاب أي مخالفات ويقول الحكومة المؤقتة إنها ستبحث عن وسيلة لصون الوظائف غير أن مئات من العاملين لدى حداد انضموا إلى صفوف المتظاهرين بعد أن انقضت أشهر دون صرف الأجور.

وبسبب الشلل السياسي أجمعت الحكومة المؤقتة عن إصلاحات مزعومة بدأ تنفيذها قرب نهاية حكم بوتفليقة من أجل إنهاء العمل تدريجيا بالدم الحكومي وفتح الاقتصاد أمام الاستثمار وخلق المزيد من الوظائف خارج المؤسسات العامة المترهلة.

وتجمد العمل على قانون جديد للطاقة يهدف إلى تقليل البيروقراطية وتساعد القلق داخل شركة سوناطراك الحكومية، التي تأمل في زيادة الإنتاج بالتعاون مع شركات النفط العالمية الكبرى.

وقال مصدر في سوناطراك إن "الإنتاج مستمر لكن كل ما عداه مجمد تماما بما في ذلك المحادثات مع إكسون وشيفرون" بسبب حساسية أي صفقة مع شركة أجنبية قبل وصول رئيس دائم للبلاد.

وأضاف المصدر "الرؤية غائبة حاليا لأن العوامل السياسية وليس الاقتصادية هي التي تتصدر جدول الأعمال".

ولم تصدر الحكومة أي توقعات للنمو هذا العام لكن عبد الرحمن عية أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر رجح أن يتراجع النمو بنسبة واحد بالمائة وربما أكثر مقارنة بالعام الماضي حين بلغ 2.3 بالمائة. وأضاف "ليس بوسع أحد الآن أن يتصور ضخامة المشكلة الاقتصادية".

وجاء سقوط بوتفليقة في وقت بدأت فيه السلطات محاولة إقناع المواطنين بأن دولة الرفاه، التي توفر لمواطنيها وظائف غير منتجة بالدولة وتضمن رخص المسكن والوقود والغذاء والدواء والرعاية الصحية المجانية، لم تعد قابلة للاستمرار.

وتعهدت الجزائر بتطوير صناعة السيارات لكنها قلصت حصص مكونات السيارات المستوردة لخطوط تجميع السيارات الخاصة وذلك بعد أن ارتفعت فاتورتها بمقدار الخمس إلى 1.2 مليار دولار في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري.

وانخفضت احتياطات البلاد من النقد الأجنبي لتصل إلى 72.6 مليار دولار بعد أن كانت عند 178 مليار دولار في 2014.



البطالة تفتح النار على فشل الدولة

استعدادات لفتح معبر جيمية بين العراق والسعودية

التبادل التجاري بين العراق والسعودية يقترب من عهد جديد



ملتقى الأعمال السعودي العراقي
Saudi-Iraqi Business Forum

انطلاقة جديدة للعمل الاقتصادي المشترك

وكانت وزارة التخطيط العراقية قد أكدت نهاية الشهر الماضي أنها توصلت إلى اتفاق مع الهيئة العامة للاستثمار السعودية، على تبادل ملفات اقتصادية والسعي لحسم ملفات استثمارية بحلول نهاية الشهر الحالي.

وقال وزير التخطيط نوري صباح الدليمي إن "القوانين والتشريعات التي اصدرها مجلس الوزراء العراقي ستوفر بيئة صالحة للشركات والمستثمرين وبضمنهم السعوديون".

وأضاف أنها تتضمن "تسهيل استملاك الأراضي وتقديم سبل الدعم اللازمة لتحسين مناخ الأعمال وخلق بيئة مناسبة للمستثمر العربي والأجنبي والقطاع الخاص المحلي".

وأشار إلى أن الفرص الاستثمارية المتوفرة في العراق يمكن أن تفتح ابوابا لإنعاش الاقتصاد وتوظيف الطاقات المحلية من خلال توفير المزيد من فرص العمل لحملة الشهادات في عموم أنحاء البلاد.

وأكد الوزير أن وزارة التخطيط وجميع مؤسسات الحكومة العراقية مستعدة "لتقديم جميع التسهيلات الممكنة لتحقيق المنافع المشتركة للبلدين الشقيقين".

وشدد عبدالله بن محمد العتيبي المدير التنفيذي لمساندة ومتابعة الاستثمارات في الهيئة العامة للاستثمار السعودية على "أهمية تعزيز التعاون في مختلف

القطاعات التجارية بين العراق والسعودية زخما جديدا مع اقتراب فتح معاير حدودية في أعقاب التوصل إلى اتفاقات على آليات التبادل التجاري وإقرار بغداد لقانون تشجيع وحماية الاستثمارات السعودية.

السماوة - أكد نائب رئيس البرلمان العراقي حسن الكعبي أن الحكومة العراقية تضع اللمسات الأخيرة لإعادة افتتاح معبر جيمية البري الحدودي مع السعودية "خلال الأيام القليلة المقبلة".

وقال خلال مؤتمر صحفي مشترك مع عدد من الوزراء في مبنى محافظة المثنى في مدينة السماوة أن الحكومتين السعودية والعراقية توصلتا مؤخرا إلى اتفاق لإعادة افتتاح المعبر الحدودي.

ديسمبر 2015، بعد 25 عاما من انقطاعها جراء الغزو العراقي للكويت عام 1990. وعقد البلدان اجتماعات موسعة لفرق الخبراء في مقر وزارة النقل السعودية في الرياض نهاية الشهر الماضي، وأسفرت عن اتفاقات تحدد المعايير الجمركية للتبادل التجاري بين البلدين.

وقال حينها رئيس هيئة المنافذ الحدودية العراقية كاظم العقابي إن نسبة إنجاز البنية التحتية الجديدة في منفذ عرع بلغت 40 بالمائة. وتوقع تسليم المشروع متكاملًا منتصف شهر أكتوبر المقبل. وأشار إلى أن سلطات الطيران المدني في البلدين تعمل على زيادة عدد الرحلات الجوية وتسهيل إجراءات منح التأشيرات لأصحاب المركبات ومواطني البلدين، وأكد إجراء مراجعة لمذكرة التفاهم الخاصة بالنقل البري والبحري لتسهيل عبور الشاحنات المحملة بالبضائع بين البلدين.

وأوضح أن حكومتي البلدين اتفقتا على أتممة الإجراءات الجمركية في منافذ التبادل التجاري، لضمان انسيابية حركة الأشخاص والبضائع والسلع.



حسن الكعبي
لمسات أخيرة لافتتاح معبر جيمية مع السعودية خلال أيام

استثمارات ساويرس تنتظر قانون التعدين المصري

مستثمرين في قطاع التعدين المصري أيضا.

وأضاف "نتنظر تفاصيل القانون الذي يجري إصداره لأن الشيطان يكمن في التفاصيل... فور الانتهاء من ذلك، نعتزم البحث عن الذهب والنحاس".

وتأمل الحكومة المصرية أن يطلق القانون الجديد فرص الاستثمار في ثروة مصر المعدنية الضخمة، والذي تقول شركات التعدين إنه يضم حاليا بعض الشروط التي تعد من الأكثر تقييدا في العالم.

في هذه الأثناء قال هيثم محمد الرئيس التنفيذي لشركة أورا للتطوير العقاري، المملوكة لنجيب ساويرس، إن شركة تعزز استثمار ما يصل إلى 5 مليارات جنيهه (302 مليون دولار) خلال العامين الحالي والمقبل في مشروعها السكني "زد" غرب القاهرة.

وتشير بيانات المشروع إلى أنه يقع على مساحة 165 فدانا في مدينة الشيخ زايد غرب القاهرة، وتقوم شركة أورا

مصر لأننا نستثمر في هذا القطاع في أنحاء العالم". وأضاف أن الحكومة المصرية تقوم بإجراء تعديلات على قانون التعدين "ونأمل أن يصبح قانون التعدين الجديد، الذي يستهدف جذب مزيد من الاستثمارات.

وكانت الحكومة المصرية قد أعلنت عن سن قانون التعدين بالفعل لكن تفاصيله النهائية لم تنشر بالجريدة الرسمية حتى الآن.

يرأس نجيب ساويرس، قطب الاتصالات الذي تسيطر عائلته على إمبراطورية شركات أوراسكوم المتشعبة، مجموعة لامانشا الخاصة التي تعمل في استخراج الذهب.

وتملك شركة لامانشا استثمارات في شركة إنديفور للتعدين التي مقرها في مدينة تورونتو الكندية وفي شركة إيفولوشن الأسترالية للتعدين وشركة غولدن ستار ريسورسز التي تتركز أعمالها في غانا.

ونسبت وكالة رويترز إلى ساويرس قوله "ندرس الاستثمار في التعدين في



نجيب ساويرس
نتنظر الكشف عن تفاصيل قانون التعدين المصري الجديد للبدء بالاستثمار في البحث عن الذهب والنحاس